مؤشرات نجاح روسيا في معركة الطاقة

المصدر: مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير

تاريخ الإصدار: 06 أيلول/ سبتمبر 2022

عن المركز

يعمل مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير كجهة دعم معرفي ومعلوماتي خاصة بالإعلاميين، ويؤدي وظيفة مواكبة المجريات والتحولات بالتحليلات والمعلومات والتقارير التي تخدم الجهات الإعلامية والإعلاميين لتطوير أداء المهام وإنتاج مادة إعلامية متقدمة ومستندة إلى المعرفة المعمقة والدقيقة والشاملة.

عن الملف

التعريف:

ورقة سياسيّة عن الإجراءات الروسيّة والأوروبيّة في معركة الطاقة ونتائجها على كلا الطرفين.

النتائج الرئيسة:

- حتى الآن أثبتت روسيا نجاحها في إدراة معركة الطاقة.
- يتبيّن عدم فعاليّة الإجراءات الاقتصاديّة الأوروبيّة ضد روسيا.
- أزمة الطاقة في أوروبا تقود إلى أزمات اقتصاديّة واجتماعيّة عميقة.

تفاصيل الملف:

النوع: ورقة سياسية

عدد الصفحات: 10 صفحات

العام: 2022

الكلمات المفتاحية: روسيا ـ الاتحاد ا لأوروبي ـ الطاقة ـ الإجراءات الروسية ـ الإجراءات الأوروبية ـ الغاز ـ النفط.

كيف يمكنك الحصول على إصداراتنا؟

- هل تعمل ضمن المجال الإعلامي أو مهتّم به؟
- هل تهمّك إصدارات مركزنا؟
- هل تريد أن يصلك إصداراتنا على جهازك؟

تواصل معنا عبر الواتساب على الرقم التالي: 96181791043 لإتاحة الفرصة لك بالدخول إلى منصتنا والاستفادة من إصداراتنا.

تجد أوروبا نفسها أمام خيارين، إما أن تتابع التزاماتها مع واشنطن، لتخسر الغاز والنفط الروسيين، ثم تتحمّل تداعيات هذا الأمر، بما في ذلك ارتفاع الأسعار والاحتجاجات الشعبيّة، أو تغيّر موقفها من الحرب في أوكرانيا، على حساب تحالفها مع الولايات المتّحدة. قبالة هذه الاحتمالات التي تتزامن مع ارتفاع معدل التضخّم المالي في أوروبا، تواصل روسيا استخدام النفط كسلاح فتّاك، لتطويع الدول الأوروبيّة التي انحازت لكييف ضد موسكو. نجحت روسيا حتى الآن في إدارة المعركة، والاستفادة القصوى من تداعياتها، مستثمرةً عامل الوقت الذي يحصد لها المزيد من المكتسبات السياسيّة والعسكريّة. وفي حين أنه لا يزال من المبكر الحديث عن المنتصر النهائي في هذه المعركة، إلا أن المؤشّرات الأوليّة تفيد برجاحة كفّة روسيا. وهذا ما يدفعنا للتساؤل عن الإجراءات التي اتخذها كل من الجانبين، الروسي والأوروبي، بالنّظر إلى المخارج المتاحة، وآثارها على كلا الطرفين.

الصراع الروسي الأوروبي

في الوقت الذي تنحاز أوروبا إلى أوكرانيا، تستخدم روسيا ورقة الطاقة للضغط على الاتحاد الأوروبي، بغرض العدول عن مواقفه حيال الحرب لصالح موسكو، أو بالحد الأدنى البقاء على الحياد. خاصّة أن الاتحاد الأوروبي يعتمد بدرجة كبيرة، على الغاز والنفط الروسي، بل ثمّة دول تعتمد عليه بشكل رئيس. في عام 2020، "جاء ما يقارب ثلاثة أرباع واردات النفط الخام خارج الاتحاد الأوروبي، من روسيا (29٪) والولايات المتحدة (9٪) والنرويج (8٪) والسعودية والمملكة المتحدة (كلاهما 7٪)، وكذلك كازاخستان ونيجيريا (كلاهما 6٪)"[1]. أما بالنسبةإلى الغاز، فيُظهر تحليل مماثل أن "أكثر من ثلاثة أرباع واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي جاءت من روسيا (43٪) والنرويج (21٪) والجزائر (8٪) وقطر (5٪)، في حين أن أكثر من نصف الوقود الأحفوري الصلب (معظم واردات الفحم) نشأت من روسيا (54٪)، تليها الولايات المتحدة (16٪) وأستراليا (14٪)"[2].

ثمّة واقع اقتصادي معقّد، يربط بين أوروبا وروسيا، له انعكاساته على الأمن القومي الأوروبي، إذا ما صعّدت موسكو من وتيرة الإجراءات التي اتّخذتها، ردًّا على العقوبات الغربيّة. على سبيل المثال، في ملف الغاز وحده، ترتبط روسيا بأوروبا عبر مجموعة من خطوط الأنابيب التي تستطيع ضخّ كمّيات كبيرة من الغاز، تلبّي معظم حاجات أوروبا من الغاز، بكلفة متدنّية مقارنةً بمصادر أخرى. "الخطوط الموجودة تستطيع ضخّ 273.5 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً - وهذا أكثر من نصف ما تستهلكه أوروبا في السنة - موزّعة على النحو الآتي: «نورد ستريم 1 و2» ويستطيع كل خط ضخّ 55 مليار متر مكعب سنوياً. أما «بلو ستريم» فيستطيع ضخّ 16 مليار متر مكعب سنوياً. و«تورك ستريم» يستطيع ضخّ 31.5 مليار متر مكعب سنوياً. و«يامال» يستطيع ضخّ 16 مليار متر مكعب سنوياً. وعبر أوكرانيا، يستطيع ضخّ أكثر من 100 مليار متر مكعب سنويًا"[3].

تتفاوت درجة الاعتماد على روسيا، فبعض دول الاتحاد الأوروبي تعتمد أكثر بكثير من غيرها. تستخدم البرتغال وإسبانيا القليل من الطاقة الروسية، بينما تحصل ألمانيا، أكبر اقتصاد أوروبي، على أكثر من نصف غازها الطبيعي، وأكثر من 30 في المئة من إمداداتها من النفط الخام من روسيا. تحصل فرنسا على معظم احتياجاتها من الكهرباء من الطاقة النووية،

[1] europa.eu, From where do we import energy?

[2] See ibid.

[3] محمد سويدان، خريطة الغاز الأوروبي: روسيا والمصادر البديلة، الأخبار، 8 آب 2022.

لكنها لا تزال تعتمد على الواردات الروسية، لتلبية احتياجاتها من الوقود الأحفوري. بيد أن مخطّط التخلّص التدريجي من الطاقة النوويّة في ألمانيا ودول أخرى، سيزيد من الاعتماد الأوروبي على الطاقة الروسيّة[4].

الإجراءات الاقتصادية الأوروبية

تبنّى الاتحاد الأوروبي عددًا من الإجراءات الاقتصادية تحت مسمى "عقوبات"، ردًا على العمليّة العسكريّة الروسيّة في أوكرانيا. فقد فرض "عقوبات" اقتصاديّة وسياسيّة على النخبة السياسيّة الروسيّة، تشمل ما يلي: عقوبات فرديّة طالت شخصيّات رسميّة، وفي مقدمتها الرئيس فلاديمير بوتين، ووزير الخارجية سيرغي لافروف، وعقوبات اقتصاديّة أبرزها حظر SWIFTللبنوك الروسيّة والبيلاروسيّة، وحظر جميع المعاملات مع البنك المركزي الروسي المتعلقة بإدارة احتياطياته وأصوله، بالإضافة إلى تقييد وحجب وسائل الإعلام الروسية. العقوبات شملت أيضًا مجال الطاقة الروسيّة، بما في ذلك: "حظر استيراد الفحم، وحظر استيراد النفط، مع استثناءات محدودة، وحظر تصدير السلع والتقنيات في قطاع تكرير النفط إلى روسيا، وحظر الاستثمارات الجديدة في قطاع الطاقة الروسي"[5].

بالتوازي، "سعت بروكسل إلى حرمان الكرملين من مليارات الدولارات من مبيعات الغاز الطبيعي، من خلال خفض استهلاك الغاز الروسي في الاتحاد الأوروبي، بمقدار الثلثين هذا العام"[6]. جاء ذلك بعد إعلان الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة، فرض إجراءات للتخلّص التدريجي من الطاقة الروسيّة في أعقاب الحرب في أوكرانيا.

في 20 تموز/ يوليو دعا الاتحاد الأوروبي إلى "تقنين الغاز الطبيعي"، في الوقت الذي يستعد فيه لـ "السيناريو المحتمل" بأن روسيا قد تقطع التدفق إلى أوروبا"[7]. رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، أوجزت مقترحًا للدول لخفض استخدام الغاز حتى شهر آذار/ مارس بنسبة 15 بالمئة، مقارنةً بمتوسط الخمس سنوات للفترة نفسها.

بدءًا من 5 شباط/ فبراير 2023 ستحظر واردات المنتجات البترولية، إذ سيتم إعفاء واردات خطوط الأنابيب من النفط الخام، والمنتجات البترولية في حل وسط مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مثل المجر، وسلوفاكيا، وجمهورية التشيك التي تعتمد على الواردات عبر خط أنابيب دروزبا[8]. تمنع حزمة العقوبات تلك الدول، من إعادة بيع النفط الخام والمنتجات البترولية الروسية إلى دول أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي، أو أي مكان آخر. ستسمح العقوبات لبلغاريا بمواصلة الواردات حتى نهاية عام 2024، وستسمح لكرواتيا باستيراد زيت الغاز الروسي الخوائي (اللقيم لمصفاة النفط) حتى نهاية عام 2023.

---

[4] التخلص من الطاقة النووية هو عملية إيقاف استخدام الطاقة النووية في توليد الطاقة الكهربائية. يتضمن إنهاء الطاقة النووية إغلاق محطات الطاقة النووية للحد من التلوّث.

[5] Council of the European Union, EU restrictive measures against Russia over Ukraine (since 2014), August 16 2022.

[6] AMERICA HERNANDEZ, Europe's war economy gets real, Politico, JULY 20, 2022.

[7] Quentin Ariès, Ellen Francis and Emily Rauhala, European Union proposes plan to cut gas use with Russia cutoff 'likely', The Washington Post, July 20, 2022.

[8] Csis, European Union Imposes Partial Ban on Russian Oil, June 8, 2022.

الخيارات الأوروبيّة

من المتوقع أن تسعى خطة المفوضيّة الأوروبيّة، إلى خفض الاعتماد على الطاقة الروسية، عن طريق زيادة واردات الغاز، والغاز الطبيعي المسال من دول أخرى، والتشغيل التدريجي للغازات البديلة، مثل الهيدروجين والميثان الحيوي[9]. ومن بين أهداف الخطة، بناء مشاريع طاقة الرياح والطاقة الشمسيّة بشكل أسرع، وضمان قيام البلدان بملء مخزون الغاز قبل الشتاء، لتخفيف صدمات الإمداد. من جانبها، قالت وكالة الطاقة الدولية، إن أوروبا "يمكن أن تخفض وارداتها من الغاز الروسي، بأكثر من النصف في غضون عام، لكن القيام بذلك سيتطلّب مجموعة من الإجراءات السريعة، من تبديل غلايات الغاز بمضخات حرارية، إلى زيادة واردات الغاز الطبيعي المسال"[10].

في الواقع، إن المشكلة الأوروبيّة لا تكمن في إمكانيّة إيجاد بدائل عن الغاز والنفط الروسيَّين مثلاً، عبر المزيد من الاعتماد على الغاز المسال أو النفط، المستوردَين من مصادر أخرى، أو على الفحم الحجري والطاقة النوويّة، بل في الكلفة الإجماليّة، الماليّة والاقتصاديّة والبيئيّة، الباهظة لهذه البدائل، وفي اتّجاه أسعار الطاقة الأحفوريّة بارتفاعه المستمرّ في المديَين المتوسّط والبعيد.

يصف خبراء عمليّة إنهاء التبعيّة الأوروبية للغاز الروسي بالكارثيّة، بالنّظر إلى الأكلاف الباهظة الناجمة عنها، فسعر المتر المكعّب من الغاز المسال، وهو البديل المتاح الآن من غاز الأنابيب الروسيّة، "أعلى بنسبة تتراوح ما بين الـ30 والـ50% من سعر الثاني. وعملية استيراد الكمّيات الضرورية منه، ستتطلّب توسيع البنية التحتية المرتبطة به، وبناء عشرات المحطّات لاستقباله وإعادة تغويزه (حتى تصبح ثلاثة أضعاف تلك الموجودة حالياً برأي بعض الخبراء)، وإنشاء أسطول ضخم من الناقلات المخصَّصة له، والمرتفعة الثمن. بناء خطوط أنابيب جديدة لنقل الغاز من مصادر أخرى، كنيجيريا مثلاً، إلى أوروبا سيكون أمراً مكلفاً جدّاً، ويتطلّب سنوات عديدة لإنجازه. يتمّ كلّ ذلك بعد أن كانت الدولة -القاطرة في الاقتصاد الأوروبي- أي ألمانيا، قد استثمرت بكثافة في شراكتها ضمن ميدان الطاقة مع روسيا، عبر بناء أنبوبَين للغاز («السيل الشمالي 1» و«السيل الشمالي 2»)، وتوقيع عقود طويلة الأمد لشرائه بسعر منخفض"[11].

نقاط القوّة لدى روسيا

يعدّ مخزون الغاز والنفط، واحدًا من أهم نقاط القوّة التي تمتلكها روسيا في معركة الطاقة، فوفقًا للنشرة الإحصائية السنوية لمنظمة "أوبك"، تصدرت روسيا قائمة الدول الأعلى بمخزون الغاز الطبيعي لعام 2020، لتصل حجم احتياطياتها إلى 48.9 تريليون متر مكعب. وجاءت روسيا "في المقدمة في قائمة الدول الأعلى بصادرات الغاز الطبيعي، ليصل حجم صادراتها لعام 2020 إلى 199.9 مليار متر مكعب"[12].

أما بالنّسبة إلى لنفط، فتعدّ روسيا ثالث أكبر منتج للنفط في العالم، بعد الولايات المتّحدة والسعودية. في كانون الثاني/ يناير 2022، "بلغ إجمالي إنتاج روسيا من النفط 11.3 مليون برميل في اليوم، وهي أكبر مصدّر للنفط في العالم للأسواق

---

[9] France 24، هل الدول الأوروبية قادرة على "الاستقلال" عن الغاز الروسي؟، 8 آذار/ مارس 2022.

[10] المصدر نفسه.

[11] وليد شرارة، حرب الطاقة: الغرب يفقد ريادته، الأخبار، 12 آب 2022.

[12] Cnn، روسيا.. المُصدر الأكبر للغاز الطبيعي وهذا حجم احتياطياتها، 17 شباط 2022.

العالميّة، وثاني أكبر مصدّر للنفط الخام بعد السعودية"[13]. وبحسب التقديرات، "يمثل الوقود الأحفوري 14 في المئة من الناتج الاقتصادي للبلاد. عائدات القطاع مسؤولة عن أكثر من 40 في المائة من الميزانية الفيدرالية"[14].

في السنوات الأخيرة، استخدمت روسيا عائدات الطاقة لتكديس حوالي 630 مليار دولار من احتياطات النقد الأجنبي. في عام 2021، على سبيل المثال، "قام الكرملين بموازنة ميزانيته مع توقع سعر منخفض نسبيًا للنفط يبلغ 45 دولارًا للبرميل؛ ليبلغ متوسط الأسعار حوالي 70 دولارًا للبرميل. هذا النهج المالي المحافظ، كما يصفهُ المؤرخ الاقتصادي آدم توز، "سمح لبوتين بعزل حكومته إلى حد كبير، عن آثار العقوبات الاقتصاديّة المفروضة بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم عام 2014"[15]. من هنا، يمكن فهم البنية الاقتصاديّة التي أسّستها روسيا، لتحصين الاقتصاد المحلي حيال العقوبات الغربية التي ستتعرّض لها، على إثر سياستها الخارجيّة. بمعنى أن روسيا نجحت إلى حدّ كبير، في استثمار الطاقة لتعزيز بنيتها الاقتصادية، خلافًا لدول أخرى منتجة ومصدّرة للنفط، لا تزال تفتقد لقطاع اقتصادي مستقر.

الإجراءات الروسيّة

منذ بدء العمليّة العسكريّة الروسيّة في أوكرانيا، اتّخذت روسيا جملة من الإجراءات التي توزّعت في اتجاهين: تحصين جبهتها الداخليّة بالدرجة الأولى، وتقويض الدّعم الأوروبي لأوكرانيا. وبذلك احتفظت بكامل أوراقها الرابحة، ثم بدأت بإخراجها واحدة تلو الأخرى إلى العلن. وهذا ما جعلها بمنأى عن الصدام المباشر مع الأوروبيين، وجنّبها المزيد من الأضرار في قطاعات الطاقة. بمعنى أن روسيا اعتمدت أساليبًا غير مباشرة في مواجهة الأوروبيين، فقد عمدت إلى خفض وإغلاق شحنات الغاز، بذريعة الصيانة تارةً أو بذريعة التأخير في تسديد ثمن الشحنات، وغيرها من القرارات التي صدرت بهدوء في الوقت الذي سعت فيه لتأمين أسواق بديلة للطاقة.

- **إجراءات هجوميّة**

لم تُصدر روسيا حزمة من الإجراءات على نحو انفعالي ردًا على العقوبات التي فُرضت عليها، بل استثمرت الوقت الذي قاد الدول الأوروبيّة إلى مشارف فصل الشتاء، وبدأت بتحريك أوراقها، مع العلم أنها عملت خلال العامين الماضيين، على استنزاف كميّات تخزين الغاز وإبطاء تدفّق خطوط الأنابيب إلى حدّ كبير. فبحسب تقارير سوق الغاز الرسميّة للمفوضيّة الأوروبيّة "في عام 2021 زوّدت شركة الغاز الروسية "غازبروم" 137 مليار متر مكعب من الغاز عبر خط أنابيب، إلى دول الاتحاد الأوروبي. أي بنسبة ارتفعت 7 في المئة عن عام 2020، ولكنه يمثل انخفاضًا بنسبة 16 في المئة في عمليّات التسليم مقارنة بعام 2019"[16]. لكن هذه المرة تختلف عن سابقاتها، فقد هزّت موسكو ورقة الغاز، وأثارت رعب القارة العجوز التي دخلت في أزمة عميقة الأثر. هذا يعني أن موسكو اتّخذت خطوات استباقيّة ضد الأوروبيين، ستستكملها تباعًا مع مزيد من العقوبات التي قد تفرض عليها.

يأتي في مقدّمة القرارات الروسيّة في معركة الطاقة، إعلان شركة "غازبروم" أنها "ستخفض من إمدادات الغاز الطبيعي عبر خط أنابيب نورد ستريم 1 إلى أوروبا، بمقدار النصف مجددًا لينزل إلى 20 في المئة من طاقته الاستيعابيّة"[17]. ولاحقًا،

---

[13] Iea, Oil Market and Russian Supply, 24 february 2022.

[14] James McBride, Russia's Energy Role in Europe: What's at Stake With the Ukraine Crisis, Council on foreign relations, February 22, 2022.

[15] ibid.

[16] Suriya Jayanti, Russia Is Still Winning the Energy War, Time, APRIL 29, 2022.

[17] وكالة الأناضول، موسكو: خفض إمدادات الغاز لأوروبا عبر نورد ستريم 1 إلى 20 بالمئة، 25 تموز 2022.

أعلنت "غازبروم" أنها "ستعلّق بالكامل شحناتها من الغاز لمجموعة إنجي الفرنسية بدءًا من الخميس، لأن هذه الأخيرة لم تسدّد كامل ثمن شحنات الغاز التي تسلمتها في تموز/يوليو الماضي[18]".

وفي وقت سابق، طالب الرئيس فلاديمير بوتين الدول "غير الصّديقة في أوروبا، بدفع ثمن الغاز بالروبل الروسي"[19] لدعم العملة الروسيّة. استجاب عدد من شركات الطاقة الأوروبيّة لهذا القرار، وباتت تدفع ثمن الغاز عبر حسابات بنكيّة روسيّة، تحوّل اليورو إلى روبل. فيما رفضت بولندا وبلغاريا وفنلندا القيام بذلك، فقطعت روسيا إمداداتها عنها.

- **إجراءات دفاعيّة**

في إطار مساعيها لإيجاد أسواق بديلة لتعويض صادراتها إلى أوروبا، وجدت روسيا عملاء جدد لاستيراد مليون برميل نفط يوميًا. ينتهي معظم هذا النفط الخام في آسيا، ولا سيما الهند، وأيضًا في تركيا وأماكن أخرى في الشرق الأوسط. أيضًا لا تزال بعض الدول الأوروبيّة تشتري الخام الروسي، قبل التنفيذ التام لعقوبات رسميّة في أوائل نوفمبر.

يعد خام ESPO (Eastern Siberia Pacific Ocean) وهو فئة من النفط الروسي من الشرق الأقصى، مثالًا جيدًا على التوجّه الروسي الجديد. فعند أدنى مستوى له في وقت سابق هذا العام، بيع بخصم بأكثر من 20 دولارًا للبرميل من خام دبي، وهو معيار النفط الإقليمي لآسيا. لا يستفيد خام الأورال[20] وهو مصدر النفط الروسي الرئيس إلى أوروبا بقدر استفادة ESPO، الذي كان مشتروه الرئيسيون تقليديًا، دولًا مثل ألمانيا بدلاً من الهند. لكنه يتعافى أيضًا في السعر فقد "تم بيعه مؤخرًا بسعر أرخص من 20 إلى 25 دولارًا للبرميل من معيار برنت، بعد تداوله بخصم 35 دولارًا تقريبًا في أوائل أبريل. مع تداول خام برنت بالقرب من 100 دولار للبرميل"[21]، ومع قدرة روسيا على تقديم تخفيضات أقل، هناك الكثير من الأموال القادمة إلى الكرملين في الوقت الحالي على الأقل.

عملت روسيا على إيجاد أسواق بديلة لصادرات الغاز إلى أوروبا، فقد سبق وأعلنت شركة "غازبروم" في أيار/ مايو 2022 أن تصدير الغاز الروسي إلى الصين عبر خط أنابيب "سيبيريا" "نما في الفترة بين يناير وأبريل الماضيين بنسبة 60% تقريبا، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي"[22]. إلى ذلك، وقّعت شركة "غازبروم" وشركة النفط الوطنية الإيرانية (NIOC) مذكرة تفاهم بشأن "التعاون الاستراتيجي، تشمل استثمارات بمليارات الدولارات في قطاع موارد الطاقة الإيراني"[23]. جاء ذلك على هامش زيارة الرئيس الروسي إلى إيران.

وبالتالي، يبدو أن العقوبات الأوروبيّة على مجال الطاقة الروسية غير فعّالة، والسبب هو أن روسيا تسبق أوروبا في امتلاك شبكة إمدادات، تخوّلها لإيجاد أسواق للطاقة البديلة عن أوروبا متى أرادت، في حين أن الدول الأوروبية لا تملك إمدادت تحت الخدمة إلا تلك القادمة من روسيا، والإمدادات الأخرى تحتاج إلى إعادة تأهيل، الأمر الذي يجعلها اليوم رهن

---

[18] Huffingtonpost, Gaz : Gazprom suspendra « complètement » ses livraisons à Engie dès jeudi, Aout 31, 2022.

[19] By Jake Horton & Daniele Palumbo, Russia sanctions: Can the world cope without its oil and gas?, August 30, 2022.

[20] خام الأورال هي ماركة زيت مرجعية تستخدم كأساس لتسعير خليط زيت التصدير الروسي. وهو مزيج من النفط الحامض الثقيل من جبال الأورال ومنطقة الفولغا مع النفط الخفيف القادم من سيبيريا الغربية.

[21] Javier Blas, In the Energy Markets, Putin Is Winning the War, Bloomberg, August 10, 2022.

[22] RT، "غازبروم": تصدير الغاز الروسي إلى الصين ينمو بنسبة 60%، 1 أيار 2022.

[23] RT، على هامش زيارة بوتين.. روسيا توقع مذكرة تصبح بموجبها أكبر مستثمر أجنبي في الطاقة الإيرانية، 19 تموز 2022.

الوقت الذي تحتاجه، لبناء خطوط غاز ونفط لتأمين حاجتها من الطاقة، بأكلاف عالية ستزيد من أعبائها،في وقت تعاني فيه من تباطؤ الاقتصاد والتضخّم المالي.

مؤشّرات التفوّق الروسي

بناءً على ما تقدّم، هناك العديد من **المؤشّرات** التي باتت تعكس التفوّق الروسي في ملف الطاقة، وفي مقدّمتها **ارتفاع إنتاج البلاد** مرة أخرى إلى مستويات ما قبل الحرب، بمتوسط ما يقارب 10.8 مليون برميل يوميًا، وبانخفاض هامشي فقط من 11 مليونًا تم ضخها في كانون الثاني/ يناير قبل غزو أوكرانيا مباشرة.

الحفاظ على سعر النفط الروسي: في البداية اضطرت موسكو إلى بيع النفط الخام بتخفيضات ضخمة، في خطوة تهدف إلى تشجيع المشترين. لكن في الأسابيع الأخيرة استعاد الكرملين قوّة التسعير، مستفيدًا من ضيق سوق النفط.

مكتسبات سياسية: بالعودة إلى آذار/ مارس ونيسان/ أبريل، راهن صانعو السياسة الغربية على أن منظمة "أوبك"، بقيادة السعودية والإمارات ستتخلى عن تحالفها مع روسيا. لكن ما حصل هو العكس، الأمر الذي ساعد روسيا عل تعزيز موقفها السياسي. وبعد فترة وجيزة من مغادرة الرئيس الأميركي جو بايدن السعودية، طار نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك، إلى الرياض. أيام قليلة مضت، ثم أعلنت منظمة "أوبك +" عن زيادة طفيفة في إنتاج النفط، مما يبقي الضغط على أسواق الطاقة العالميّة.

أسواق بديلة: أي أن بإمكان بوتين التخلّي عن إيرادات النفط والغاز الطبيعي الآتية من أوروبا، والضغط على برلين وباريس ولندن، التي تستعد للزيادات الهائلة في أسعار الطاقة بالتجزئة، في ظل النقص الذي سيؤدي إلى اعتماد سياسة التقنين في هذا الشتاء.

زيادة العائدات الروسية من قطاع الطاقة حصرًا: فقد كشف تقرير لمركز البحوث، حول الطاقة والهواء النظيف الذي يتّخذ مقرًا في فنلندا، أن روسيا حقّقت "ما لا يقل عن 93 مليار يورو من صادراتها من الطاقة الأحفورية للاتحاد الأوروبي"[24]، في وقت يعمل فيه الغربيّون على وقف واردات طاقة من روسيا، لحرمان الكرملين من إيرادات مالية رئيسة. وبحسب وكالة الطاقة الدولية ارتفعت عائدات روسيا النفطية "بنسبة 50% منذ بداية العام الحالي، رغم القيود التجارية التي أعقبت غزو أوكرانيا"[25]. فقد اكتسبت موسكو ما يقرب من 20 مليار دولار شهريًا منذ بداية العام، من المبيعات المجمعة للخام والمنتجات البالغة حوالي 8 ملايين برميل يومياً.

ارتدادات العقوبات على أوروبا

في الصراع الروسي الأوروبي، ثمّة واقع جيوسياسي يفرض نفسه، ما يجعل هامش أوروبا في المناورة محدود، ويؤثر بعمق على الدول الأوروبيّة إزاء أي قرار تتّخذه في معركتها ضد روسيا. ذلك أن استراتيجيّة معاقبة الخصم الجار، هي أصعب بكثير من آخر يقع في جهة أخرى من العالم، بمعنى آخر، إن ما يمكن أن تخسره أوروبا جراء فرض عقوبات على روسيا، أكبر بكثير، من الضرر الذي قد ينال حليفتها الولايات المتحدة. فرغم أن "أسعار الطاقة المرتفعة تعد نقمة للمستهلكين الأميركيين، لكنها نعمة لصناعة الغاز الصخري في الولايات المتحدة، ولعل أحد أهم الدروس المستفادة من حرب أوكرانيا،

[24] DW، روسيا حققت 93 مليار يورو من صادرات الطاقة منذ بداية الحرب، أيار 13، 2022.

[25] Grant Smith, Russia Oil Revenue Up 50% This Year Despite Boycott, IEA Says, Bloomberg, May 12, 2022.

هو أنه من الخطر اعتماد بلد ما على خصم جيوسياسي للحصول على إمداداته من الطاقة، وعموما؛ تُعتبر الولايات المتحدة حاليا أكبر مصدر للطاقة"[26].

- **أزمة الطاقة الأوروبية**

قبل الحديث عن أثر العقوبات الحالية على روسيا، يجب التذكير بأنه رغم العقوبات الأوروبيّة عقب ضمّ روسيا شبه جزيرة القرم الأوكرانية عام 2014، لا تزال موسكو خامس أكبر سوق تصديرية بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، مع صادرات "بقيمة 81.5 مليار يورو (91.92 مليار دولار) من يناير (كانون الثاني) حتى نوفمبر (تشرين الثاني) 2021". وفي معركة الطاقة، لا يمكن قراءة المشهد من دون النظر إلى أن روسيا تحتلّ المركز الثاني في صادرات النفط الخام، كما أنها تزوّد الاتحاد الأوروبي "بحوالي 40-45٪ من الغاز الطبيعي - وما يصل إلى 80٪ من النمسا و55٪ من ألمانيا و40٪ من إيطاليا. كما أنها تمتلك 40٪ من قدرة تخصيب اليورانيوم في العالم، و20٪ من النيكل من الدرجة الأولى، و30٪ من البلاديوم العالمي"[27]. بالتالي، سيؤدي نضوب الغاز والنفط الروسي جراء عقوبات غربية أو إجراءات مضادة روسية، إلى زيادة أكبر في تعرفة الطاقة لملايين الأسر الأوروبيّة، وهذا ما بدأ الأوروبيون يتلمّسون ارتداداته، مع اقتراب فصل الشتاء، خاصة وأنه من الصعب جدًا تعويض واردات الغاز الروسي بنسبة 100 في المئة، بغاز من قطر أو من دول منتجة أخرى.

- **التداعيات الاقتصادية والاجتماعية**

من المقرّر أن ترتفع تكاليف الكهرباء للمنازل والشركات منذ أكتوبر/ تشرين الأول، إذ تسمح زيادة عائدات النفط لروسيا بالاستغناء عن تلك الآتية من إمدادات الغاز إلى أوروبا. من المرجّح أن تقفز الأسعار في بريطانيا بنسبة 75٪، بينما حذّرت بعض المرافق البلديّة في ألمانيا بالفعل، من أن الأسعار سترتفع بما يزيد عن 100٪[28]. ستتعرّض الحكومات الغربيّة لضغوط متزايدة لإنفاق المليارات إما لدعم فواتير الأسرة، أو كما هو الحال بالفعل في فرنسا، من خلال السيطرة على شركات الطاقة.

لا يمكن قراءة تداعيات أزمة الطاقة على أوروبا، من دون النظر إلى ارتدادات الأزمة الاقتصادية، الآخذة بالتصاعد في المجتمعات الأوروبيّة، وما يصاحبها من آثار اجتماعيّة بما في ذلك انخفاض مستوى المعيشة، وارتفاع معدلات الفقر. للمرة الأولى منذ عقود يجري الحديث عن ملايين السكان في بريطانيا وإيطاليا ودول أخرى، سيصبحون تحت خط الفقر، في ظل ارتفاع معدلات التضخّم المالي وغلاء الأسعار. مؤسسة foundation resolution الفكرية، وفي تقرير يستشرف تداعيات الأزمة الاقتصادية في بريطانيا، ذكرت المؤسسة أنه مع ارتفاع أسعار الطاقة من المتوقع أن يصل التضخم إلى 13 في المئة (ومن المحتمل أن يصل إلى 15 في المئة). بحسب التقرير سيؤدي ذلك إلى "انخفاض متوسط الدخل الحقيقي بنسبة 7 في المئة في 2024-2025"[29]. من المتوقع أيضًا أن ينخفض الدخل الحقيقي النموذجي للأسرة بنسبة 5 في المئة في 2022-2023 و6 في المئة أخرى في 2023-20024"[30]. وتوقّعت المؤسسة "ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع من 11 مليونًا في 2021-2022 إلى 14 مليونًا في 2023-2024"[31]. تظهر هذه التوقعات أن المشكلة ليست عميقة

---

[26] الجزيرة، هل الولايات المتحدة هي الرابح الحقيقي في حروب الطاقة؟، 30 أيلول 2022.

[27] AMERICA HERNANDEZ, Gas wars: How Putin sent EU energy prices rocketing, politico, AUGUST 5, 2022.

[28] Javier Blas, In the Energy Markets, Putin Is Winning the War, Bloomberg, August 10, 2022.

[29] resolution foundation, In at the deep end: The living standards crisis facing the new Prime Minister, 1 September 2022.

[30] See ibid.

[31] See ibid.

فحسب، بل هي أيضًا أطول ديمومة مما يوحي به الحديث الحالي عن "أزمة الشتاء". هذه الانخفاضات الكبيرة في الدخل، ناتجة عن مزيج من ارتفاع فواتير الطاقة، وضعف نمو الإنتاجية والأرباح، على مدى الخمسة عشر عامًا الماضية.

- **الاحتجاجات الشعبيّة**

تأخذ أزمة الطاقة في أوروبا بعدًا آخر، يكمن في تأجيج الاحتجاجات الشعبيّة، نتيجة انحياز الحكومات إلى أوكرانيا، ومآلات هذا الدعم على الشعوب، ففي ألمانيا "خرج مئات المواطنين إلى شوارع المدن، للاحتجاج على تصدير الأسلحة إلى أوكرانيا"[32]، وسط ترجيحات باتساع رقعة الاحتجاجات هذا العام، على خلفية نقص الطاقة في البلاد، وارتفاع معدلات التضخم. وفي جمهورية التشيك، تظاهر عشرات الآلاف "للتنديد بسياسات الحكومة، التي يتهمونها بالتركيز على قضية أوكرانيا أكثر من الاهتمام بحل مشاكل مواطنيها"[33]. كما ندّد المحتجون بالتضخم المتسارع الذي تغذيه أسعار الطاقة المرتفعة، وينعكس على أسعار الكهرباء.

- **عوامل أخرى**

عوامل عدّة ستتحد معًا في الفترة المقبلة، لتأجيج الخلاف الأوروبي، ونعني بالتحديد ارتفاع درجات الحرارة بنسبة قياسيّة، الأمر الذي أدّى إلى "إشعال حرائق الغابات، وتجفيف المزروعات التي تجاوزت فاتورتها 30 مليار دولار بحلول تموز/يونيو. كما تزيد الحرارة الشديدة من الطلب على الغاز، سواءً لتشغيل مكيّفات الهواء، أو لاستبدال الطاقة الكهرومائيّة المفقودة بسبب الجفاف. كذلك، فإن الأنهار المتضائلة في أوروبا تعطّل توليد الطاقة النووية (بسبب نقص مياه التبريد). يضاف ذلك إلى ضربة اقتصادية أخرى تسبّب بها الإغلاق بسبب فيروس كورونا، ثم تعطّل سلاسل التوريد"[34]. هذا عدا عن فاتورة إعادة إعمار أوكرانيا، التي يتوجّب على الأوروبيين دفعها، والتي "ستبلغ 1 تريليون دولار على الأقل. وإجمالاً، فإن عبء أوكرانيا في أوروبا قد يقترب من 10% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي للاتحاد الأوروبي بالكامل"[35]. وهذا من شأنه أن يسبب اضطرابًا اقتصاديًا وسياسيًا كبيرًا، بالإضافة إلى أزمة حادّة في مجال الطاقة.

الخاتمة

في الحقيقة، إن عمق أزمة الطاقة في أوروبا ليس وليد الساعة، إنما حصيلة سنوات من السياسات المنهجة، أو ربما الخاطئة التي رمت الأمن الطاقوي الأوروبي في أحضان الروس. ونعني بذلك إغلاق أنبوب حقل غرونينغن في هولندا، الذي اكتُشف عام 1959 ويعد أكبر حقل أوروبي، وإغلاق المفاعلات النووية في ألمانيا منذ سنوات، وإغلاق مفاعلات نووية في فرنسا، وغيرها من الإجراءات التي أنهكت قطاع الطاقة في أوروبا. اللافت أن قرارات ضخمة كهذه، رغم أنّها تمسّ بأمن المجتمع الأوروبي، اتُخذت بذرائع غير مبرّرة، من قبيل مكافحة التلوّث، والحفاظ على المناخ. وهو ما يثير الشكوك حول الأسباب الحقيقية لهذه القرارات، التي كرّست التبعية الأوروبية لروسيا في مجال الطاقة، وجعلها في لحظة دوليّة حاسمة رهينة القرارات الأميركية التي تلزمها بالقطيعة مع روسيا، في الوقت الذي تفتقد فيه إلى احتياطيّات كافية من الغاز والنفط، وإلى بنى تحتيّة تؤهلها للاستعانة بمصادر طاقة بديلة، أو الاستثمار في الطاقة المتجدّدة. كلها مؤشرات تقودنا للتساؤل عن الأسباب الحقيقية، التي تضع أوروبا أمام شتاء دموي. فهل ثمّة قرار أميركي بإنهاك أوروبا، ضمن

---

[32] الميادين، ألمانيا قد تكون أمام موجة احتجاجات شعبية بسبب التضخم، 3 أيلول 2022.

[33] الجزيرة، رئيس الوزراء اتهم منظميها بالولاء لروسيا.. مظاهرة حاشدة في براغ تطالب برحيل الحكومة التشيكية، 3 أيلول 2022.

[34] Robert D. English, Western Unity on Ukraine Is Fragile, and Russia Knows It, The nationalinterest, August 18, 2022.

[35] See ibid.

سياسة إقصاء الدول الصاعدة في العقد الحاسم؟ وإلى أي درجة تواطأت النخبة السياسيّة في أوروبا مع الولايات المتّحدة؟ ولماذا لا يزال بوسع روسيا الوصول إلى أسواق أخرى، كالصين لتعويض خسائر صادراتها إلى أوروبا؟